

تقلبات واشنطن حيال المشروع الديمقراطي في العالم العربي

عمرو حمزاوي الحياة - 07/03/28

ثمة مفارقة مهمة تبدو اليوم في نقاشات العاصمة الأميركية حول مستقبل دعم الديمقراطية في العالم العربي. ففي حين تتخلى إدارة الرئيس بوش تدريجياً عن خطابها العلني وسياستها المؤيدة للتحوّل الديمقراطي ونشر الحريات وحقوق الإنسان عربياً، يبدو الحزب الديمقراطي والرأي العام في الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بتلك القضايا وأشدّ اقتناعاً بإمكانات الدور الأميركي الإيجابي. استخدمت الإدارة الجمهورية مقولة الديمقراطية كخطاب تبريري في سياق حربها على الإرهاب ودمجها لمبدأ الحروب الاستباقية في عقيدة الأمن القومي الأميركية بحيث ربطت من جهة بين مواجهة «الرايكيالية الإسلامية» وبين نشر الحريات وتشجيع بناء مؤسسات تعددية في الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة ومن جهة أخرى بين تغيير أنظمة الحكم «المارقة» بالقوة العسكرية وبين إعادة التأطير الشامل لعلاقة الدولة بالمجتمع على أسس ديمقراطية ومدنية.

انتهى الحصاد الفعلي لسياسة بوش تجاه العالم العربي الى خسارة مقولة الديمقراطية المصدرة اميركياً فاعليتها ومصادقيتها. حصل ذلك بينما كانت نتائج تلك السياسة تراوح بين كارثة انهيار الدولة والصعود المتنامي لقوى الطائفية والعنف في العراق وبين عدم تغيير طبيعة الإدارة السلطوية للمجتمعات العربية. وتحتّم بالنتيجة استبدال مقولة الديمقراطية لتبرير استمرار المغامرة العراقية والحرب على الإرهاب بمقولات كلاسيكية - واقعية جلتها يدور حول حماية مصالح القوة العظمى ونقل الصراع مع أعدائها إلى مواقع متقدمة. إلا أن الأمر لم يقتصر على تغيير الخطاب العلني للإدارة الأميركية، بل اتسع ليشمل التنازل العملي عن دعم الديمقراطية عربياً على وقع تصاعد قوة الحركات والأحزاب الإسلامية - خاصة بعد فوز «حماس» - وحاجة الولايات المتحدة إلى حلفائها العرب لمجابهة تحدي تنامي الوزن الإقليمي لإيران ومشروعها البديل وشبح دخول منطقة الشرق الأوسط في صراعات متوالية.

وعلى رغم أن إدارة بوش كانت قد جوبهت حينما لجأت إلى مقولة الديمقراطية لتبرير سياستها بسيل من الانتقادات اللاذعة من جانب الحزب الديمقراطي والعديد من الجهات الإعلامية ومراكز البحث الليبرالية القريبة منه والمؤثرة في الرأي العام الأميركي، إلا أن هؤلاء عادوا الآن ليعنفوا الجمهوريين أولاً على تخليهم عن المبادئ والقيم الحاكمة لدور واشنطن العالمي والضابطة لهويته الأخلاقية وليتهموه ثانياً بالعودة إلى أسوأ ما في السياسة الأميركية تجاه العالم العربي قبل 11 سبتمبر 2001. والحقيقة أن خلفيات تبدل مواقف الديمقراطيين ودوائرهم تتجاوز اختزالية الطرح النفعي المستند إلى ضمان القبول الشعبي لأية مجموعة من الانتقادات توجه إلى رئيس مكروه وإدارة مأزومة ممتقدة للمصادقية، لتلقي بإضاءات مهمة على مصير أجندة الديمقراطية والتنازع على مضامينها في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن الماضي.

فقد تأسس رفض الحزب الديمقراطي للخطاب الجمهوري الرابط بين الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية وبين نشر الحريات وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي ليس على ادعاء الفساد الذاتي لمقولة الديمقراطية العربية بل على الدفع بأن دعم الديمقراطية هو عملية تدريجية تعتمد أدوات سلمية حكومية وغير حكومية تتناقض جوهرياً مع خيار القوة العسكرية ومنطق التدخل الخارجي القسري. لم يعد نقد الديمقراطيين لبوش خلال السنوات الماضية إحالات متواترة إلى مواقف إدارة كارتر المبدئية بالنسبة الى قضايا حقوق الإنسان لأول مرة على أجندة الدبلوماسية الأميركية، وإلى نجاحات كلينتون في دعم الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية من خلال صياغة نظام ذكي يربط الحوافز الاقتصادية والأمنية بشرط سياسي جوهره تداول السلطة وحكم القانون. ومع أن أصوات الديمقراطيين تعالت في الأونة الأخيرة مطالبة بتركيز الدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط على البحث عن مخرج من المستنقع العراقي واحتواء إيران وحل الصراعات الإقليمية بتغيير السلوك الخارجي للنظم الحاكمة (كما تجلّى بوضوح شديد في تقرير بيكر - هاميلتون)، إلا أن كثيرين في الحزب الديمقراطي يرون اليوم في تراجع إدارة بوش الخطابى والفعلى عن مقولة الديمقراطية فرصة ذهبية لاستعادتها من مختطفها الجمهوريين والمحافظين الجدد ودمجها من جديد في رؤية الحزب الديمقراطي لسياسة واشنطن الخارجية.

تتبدى إرهابات تغيير موقف الديمقراطيين على مستويين رئيسيين. فمن جهة شرعت الأغلبية الديمقراطية في لجان السياسة الخارجية والاعتمادات المالية في مجلسي النواب والشيوخ في دراسة واقع حقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية في عدد من الدول العربية، بخاصة تلك التي تتلقى مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة كمصر والأردن واليمن، مع التركيز على حتمية الإلحاق التدريجي للمساعدات بشروط الإصلاح السياسي. من جهة أخرى، ركز مرشحو الحزب الديمقراطي لسباق الانتخابات الرئاسية لسنة 2008 في الأونة الأخيرة وبصورة تسرعى الانتباه على صياغة تصورات متماسكة حول أجندة دعم الديمقراطية في الخارج وتحديداً في العالم العربي - الإسلامي. بل انتقلت عدوى ولع الحزب الديمقراطي بقضايا حقوق الإنسان والحريات إلى الصحافة ومراكز الأبحاث الليبرالية. ففي حين توالى

خلال الأسابيع القليلة الماضية الانتقادات اللاذعة في افتتاحيات صحيفتي «واشنطن بوست» و «نيويورك تايمز» لإدارة بوش على خلفية تراجعها عن دعم الديمقراطية في مصر وغيرها من الدول العربية، نشر عدد من مراكز الأبحاث كمرکز التقدم الأميركي ومؤسسة كارنيغي للسلام العالمي دراسات معمقة حول معضلات التحول الديمقراطي في العالم العربي وفرص إدارة رئاسية ديموقراطية في التعامل البناء معها.

بيد أن محاولات الحزب الديمقراطي استعادة أجندة دعم الديمقراطية من الجمهوريين إنما تتأطر في سياق مؤسستاتي أوسع وأهم يطال بيروقراطية النظام السياسي الأميركي ويضفي على نقاشات اللحظة الراهنة أهمية كبرى. فعلى خلاف المتداول إعلامياً في الولايات المتحدة وخارجها، لم تنقلب الجهات السيادية المؤثرة في صياغة السياسة الأميركية تجاه العالم العربي، أي وزارات الخارجية والدفاع ووكالات الاستخبارات المختلفة، على مقولة الديمقراطية العربية أو تطلق أوهامها المراوغة طلقة بائنة بعد سيطرة الطائفية والمذهبية على العراق ونجاحات الإسلاميين الانتخابية في فلسطين ومصر، بل هي اليوم تعيد النظر في تراتبية مصالح الدولة العظمى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وموقع دعم الديمقراطية عربياً من هذه المصالح وكلفته المحتملة في السنوات القادمة.

في هذا الإطار تتمثل نقاط البدء الجوهرية للمراجعات الحكومية الجارية في فك الارتباط بين الديمقراطية واستخدام القوة العسكرية لتغيير النظم الحاكمة وفي تطوير العلاقة السببية البسيطة التي أنتجت إدارة بوش بعد 11 سبتمبر 2001 وربطت بمقتضاها بين غياب الحريات السياسية في العالم العربي - الإسلامي وانتشار الإرهاب بالدمج بين عنصري غياب العدالة عن المشهد الإقليمي وغياب حد أدنى من المساواة الاقتصادية - الاجتماعية، على نحو يزيد من أهمية المقاربة الدبلوماسية إقليمياً ودعم التوجهات الإصلاحية التدريجية داخلياً ويقاوم اختزال دور الولايات المتحدة في مغامرات عسكرية ومعالجات محض أمنية. المثير هنا هو أن النزوع النقدي للجهات السيادية الأميركية لا يتمحور حول إسهام بيروقراطية وزارة الخارجية وهي من اضطلع بهذا الدور في لحظات سابقة، بل يكتسب زخمه بالأساس في أروقة وزارة الدفاع والأجهزة التابعة لها. تتنوع العوامل المفسرة لذلك من تداعيات صدمة الفشل في العراق مروراً بنشوة رحيل رامسفيلد ومساحات الحرية الإستراتيجية المتاحة مع الوزير الجديد غيتس وانتهاءً بحقيقة التمدد غير المسبوق لصلاحيات البيتاغون المتعلقة بصناعة السياسة الخارجية في ظل إدارة بوش، إلا أن الأمر الحاسم هو الحيوية غير التقليدية لوزارة الدفاع في اللحظة الراهنة.

بغض النظر عن قناعات وقرارات الحكومات والمعارضات في عالمنا، لن تختفي الأجندة الأميركية لدعم الديمقراطية عربياً مع رحيل إدارة بوش ومجيء وافد جديد إلى البيت الأبيض في نهاية 2008، تماماً كما لن تغيب حقائق الهيمنة والسيطرة وممارسة القوة. بل ربما عادت الديمقراطية لتصبح أحد مكونات واجهة سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط مع إدارة جديدة تحررها من اختزالية ومغامراتية بوش وتحدد بعقلانية مؤسستية موقعها في تراتبية المصالح الأميركية.

* باحث مصري في مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي - واشنطن.